البرنامج النووي الإسرائيلي: انتهاك طويل الأمد للشرعية الدولية

The Israeli nuclear program : a long-term violation of international legitimacy

مقداد فتيحة *

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية (الجزائر)

Fatiha.mokdad@univ-bejaia.dz

تاريخ الارسال:2025/09/18 تاريخ القبول:2025/12/12 تاريخ النشر:2026/06/11

ملخص:

إن المقاومة التي واجهها العدو الإسرائيلي في سنوات احتلاله الأولى لأرض فلسطين من طرف الدول العربية والإسلامية، قبل أن يصيبها الضعف والتفكك ويَتبِع أغلبها نهج التطبيع الذي منح الشرعية للوجود الإسرائيلي في المنطقة، جعلت دولة الاحتلال تعمل على تحقيق التفوق العسكري على كل دول الجوار.

تَحسُبا لأي مواجهة عسكرية قد تقف في وجه مشروعها التوسعي في المنطقة، فبعد أن تأكدت من عدم جدوى الأسلحة التقليدية في صد أي تهديد عسكري محتمل، وجدت أن الحل الأمثل لضمان التفوق هو التمكن من التكنولوجيا النووية والمضي قدما في تطوير أسلحة دمار شامل تردع كل من يفكر في الحرب ضد إسرائيل أو أن يشكل أي شكل من أشكال التهديد على أمنها القومي، ضاربة بذلك عرض الحائط قواعد القانون الدولي التي تسعى لوقف الانتشار النووي، ومعتمدة على دعم حلفائها وحمايتهم لها.

كلمات مفتاحية: فلسطين، إسرائيل، الشرق الأوسط، الترسانة النووية الإسرائيلية، الانتشار النووي.

Abstract: The resistance faced by the Israeli enemy in the early years of its occupation of Palestinian land from Arab and Islamic countries, before they became weak and fragmented and most of them adopted a normalization approach that granted legitimacy to the Israeli presence in the region, prompted the occupying state to work towards achieving military superiority over all neighboring countries in anticipation of any military confrontation that might obstruct its expansionist project in the region. After confirming the ineffectiveness of conventional weapons in repelling any potential military threat, it found that the optimal solution to ensure superiority was to master nuclear technology and move forward in developing weapons of mass destruction that would deter anyone thinking of waging war against Israel or posing any form of threat to its national security, disregarding international laws aimed at halting nuclear proliferation, while relying on the support and protection of its allies.

Keywords: Palestine; Israel; Middle East; Israeli nuclear arsenal; Nuclear proliferation.

*المؤلف المرسل

مقدمة

سعت الدول الغربية الكبرى منذ بداية القرن الماضي إلى غرس كيان غريب في قلب المنطقة العربية يحول دون تحقق أي وحدةٍ أو تحالفٍ محتمل بين دولها، بحيث تبقى في قبضة القوى الكبرى وتحت سيطرتها الكاملة، وقد ولدت فكرة إنشاء هذا الكيان اثر اجتماع الحركة الصهيونية لأول مره في مدينة "بازل" بسويسرا عام 1897 وقد تقرر إثر الاجتماع أن يتم جمع يهود العالم في مكان واحد يتم احتلاله وجعله موطنا دائما لهم، وهنا ظهر ما يسمى بالمسألة اليهودية التي يزعمون بأنها تسعى لحماية اليهود المضطهدين في جميع أنحاء العالم على مر التاريخ بدايةً من العصر الفَرعوني القَديم حتى العهد النَازي في أَلمانيا، وذلك لجلب التعاطف الغربي مع اليهود وتسهيل منحهم أرضا يجتمعون عليها من جهة وإقناع اليهود أنفسهم بضرورةِ الترابط والتنظيم من أجل التخلص من حياة الذُل وِفق الفكرة الصهيونية، لهذا الغرض تم اقتراح كلِ من فلسطين، الأَرجنتين، الكُونغو، أُوغندا، وقبرص ومناطق أخرى.. لكن الإجماع وقع على فلسطين لتميَزها بصبغةٍ دينيه خاصة مَكنتهم من نسج شبكة من الأكاذيب تجعل منهم مرتبطين تاريخيا بالمنطقة وما جاورها، كما أن فلسطين هي المكان المثالي لجمع يهود العالم لموقعها الاستراتيجي، وكونها تعد الجسر الرابط بين عربِ آسيا وإفريقيا فإنها مثالية لتحقيق حلم الغرب الاستعماري بتفتيت المنطقة وإضعافها[1].

احتلال بريطانيا لفلسطين سهل عملية التهجير المكثفة لليهود إليها، وبالرغم من محاولات الفلسطينيين استرجاع أرضهم من خلال قيامهم بعدة ثورات، إلا أنها لم تعد إلا بالموت والخراب والتشريد على الفلسطينيين، ناهيك عن المذابح التي أراد العدو من خلالها إبادة الشعب الفلسطيني بمباركةٍ من بريطانيا وبدعم منها، فبينما حصل يهود العالم على كل التعاطف الأوروبي والأميركي اتجاه مسألةِ شَتاتهم، ثم إثر ما سُمي بالمحرقة النازية في الحرب العالمية الثانية، لم يحصل الشعب الفلسطيني على أية لفتةٍ نتيجة ما يتعرض له من عنف وتهجير و إبادة.

رغم آمال الشعوب العربية باسترجاع الأرض المسلوبة إلا أن خيبات الأمل كانت تتوالى مع تزايد قوة الاحتلال الصهيوني بسبب الدعم الغربي من جهة، وتقاعس الأنظمة العربية أو خيانتها من جهة أخرى، فقد تكررت الهزائم العربية أمام إسرائيل ثم توالت خطوات التطبيع التي قامت بها معظم الأنظمة العربية، التي تخلت عن الشعب الفلسطيني بسبب ضعفها وفساد حكامها وموالاتهم، ورغم هذا الوضع المخزي للدول العربية إلا أنه لم يجعل الكيان الإسرائيلي يشعر بالأمان، حيث استمر في برنامجه النووي، حتى يضمن تفوقه على كل الدول العربية، التي لم تتمكن بدورها من الاستفادة من التكنولوجيا النووية لا في المجال العسكري ولا حتى في المجال السلمي بسبب الرقابة الدولية الصارمة على نشاطاتها في هذا المجال، حيث تدعي الدول الغربية الكبرى أن مثل هذا النشاط قد يشكل خطورة عليها وعلى الأمن والسلم الدوليين، مع ما يميز منطقة الشرق الأوسط من صراعات دائمة، وهو ما لا ينطبق طبعا على البرنامج النووي الإسرائيلي الذي لم يعتبره الغرب يشكل تهديدا ما جعله

يتلقى الدعم اللازم رغم عدم مشروعيته خاصة وأن إسرائيل غير منضمَة للاتفاقيات الدولية المتعلقة حظر الانتشار النووي أو حظر إجراءِ التجاربِ النووية ولا تخضع لرقابة المؤسسات الدولية الخاصة بهذا الشأن.

نظرا لاستمرار البرنامج النووي الإسرائيلي العسكري لعقود طويلة من دون رقابة الهيئات الدولية المختصة ومن دون عقوبات على خرق إسرائيل لقواعد القانون الدولي تحت حماية الولايات المتحدة وحلفائها الدائمين وبدعم وتمويل منهم رغم التهديد الذي يشكله الاستمرار فيه على الأمن والسلم الدوليين، ارتأينا لوضع هذه الدراسة التي سنحاول من خلالها الإجابة عن الإشكالية التالية: **ما مدى التهديد الذي يشكله استمرار تطور البرنامج النووي العسكري الإسرائيلي على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط في ظل السكوت الدولي عنه؟**

والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال مبحثين، نحاول في الأول دراسة نشأة وتطور البرنامج النووي الإسرائيلي أما في الثاني فسنحاول التطرق لتداعياته على المستويين الإقليمي والعالمي.

نستعمل من أجل ذلك مناهج البحث العلمي التي تنسجم مع موضوع الدراسة، لاسيما المنهج التاريخي الذي نستعرض من خلاله تطور البرنامج النووي الإسرائيلي وتسلسل الأحداث التي جعلت من إسرائيل قوة نووية عظمى، بالإضافة للمنهج الوصفي الذي يتجلى في وصفنا لحجم الترسانة النووية الإسرائيلية، مع المنهج التحليلي الذي استخدمناه في تحليل الأحداث والمواقف الدولية منها، مع اعتمادنا أسلوب النقد فيما يخص سياسة الكيل بمكيالين التي تعتمدها الدول الكبرى إزاء هذه المسألة.

أولا: تطور المشروع النووي الإسرائيلي

كان الصراع العربي الإسرائيلي أحد أهم الأسباب التي دفعت بإسرائيل نحو امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وذلك بهدف ردع الأطراف الدولية الرافضة لوجودها في المنطقة العربية، حتى أن التحضير للبرنامج النووي الإسرائيلي بدأ قبل نشأة إسرائيل نفسها كدولة، وذلك من خلال دعم الأبحاث العلمية في مجال الذرة، والعمل على جلب التكنولوجيا النووية من الدول الغربية المتطورة في هذا المجال.

1. نشأة المشروع النووي الإسرائيلي

حصلت إسرائيل على التكنولوجيا النووية من الولايات المتحدة في إطار مشروع "الرئيس الأمريكي أيزنهاور" المسمى "تسخير الذرة من أجل السلام"، وهو المشروع الذي يدعم الاستخدام السلمي لهذه التكنولوجيا، تحت إشراف ورقابة دولية، والذي بدأ على أساسه مسار البرنامج النووي الإسرائيلي الذي وجد الظروف مواتية للمضي قُدما.

1.1. إرهاصات البرنامج النووي الإسرائيلي

عرف مؤسسو الصهيونية بأن دولتهم المزعومة ليست إلا كيانا دخيلا على المنطقة العربية، وهو ما دفعهم للتفكير في حمايتها بأن يجعلوا منها قوة عسكرية عظمى، لا يؤثر فيها التفوق العددي والعسكري لدول الجوار، فكان التحضير لامتلاك التكنولوجيا النووية هو الحل الذي بدأوا العمل عليه قبل حتى أن تنشأ دولتهم رسميا، وبالتالي يمكن تقسيم تبلور فكرة المُضي في مشروع نووي إسرائيلي إلى مرحلين:

1.1.1. قبل إنشاء دولة الاحتلال الإسرائيلي

بحث المؤتمر الصهيوني العالمي لعام 1908 مسألة منح وطن ليهود العالم[2]، وقد خرج المؤتمرون بأن أرض فلسطين تشكل الخيار الأمثل لإنشاء دولتهم، حيث درسوا كيفية احتلالها وسُبل مواجهة الدول العربية التي سترفض تواجدهم فيها، وهنا فكروا في ضرورة التمكن من التكنولوجيات المتطورة لبناء قوة عسكرية متفوقة تسمح بصنع وامتلاك أسلحة غير تقليدية، وخلصوا إلى أن هذا الأمر يتطلب توجيه الباحثين اليهود نحو العلوم والتكنولوجيات الحديثة، وفي هذا الصدد تقرر إنشاء مؤسسات ومنشآت بحثية متخصصة ككلية التكنولوجيا العبرية التي أنشأت عام 1931م[3]، لينتعش هذا التوجه أكثر بعد تطورِ البحوث النووية واكتشاف الولايات المتحدة للقنبلة النووية وتفجيرها في نهاية الحرب العالمية الثانية على اليابان سنة 1945م.

2.1.1 بعد إنشاء دولة الاحتلال الإسرائيلي

مع الإعلان عن نشأة دولة الاحتلال الإسرائيلية، تم إنشاء قسم للأبحاث الذرية السلمية، تحت إشراف كل من رئيس الدولة عالم الكيمياء "حاييم وايزمان" ورئيس الوزراء " بن غوريون" اللذين اعتمدا إستراتيجية ترتكز على الردع الاستباقي في مواجهة الدول العربية المتفوقة من الناحيتين الجغرافية والديمغرافية، وذلك بالتوجه نحو امتلاك التكنولوجيا النووية.

تم إنشاء معهد "وايزمان راحبوت" سنة 1941 بمنطقة "حيفا"، ضم فريقا هاما من العلماء والباحثين البارزين القادمين من عدة دول كألمانيا والولايات المتحدة، سرعان ما بدأ في إرسال بعثات من الطلاب إلى الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا الذرية كالولايات المتحدة، بلجيكا وهولندا، وذلك للتمدرس والتكوُن في مجال الذرة، ما سمح بافتتاح قسم خاص بالبحوث والتطور النووي سنة 1949م أشرفت عليه وزارة الدفاع الإسرائيلية، كما تم إقامة منشآت نوويةٍ أخرى كالمفوضية الإسرائيلية للطاقة الذرية عام 1952م وهي منشأة عسكرية تهتم بالبحث والتطوير في مجال الطاقة النووية.

تمكنت إسرائيل سنة 1953م من تطوير قدرتها في استخلاص اليورانيوم، كما طورت تقنية فعالة لإنتاج الماء الثقيل، الأمر الذي مكنها من إنتاج المواد النووية الأساسية التي سمحت لها بإنشاء مفاعل "ديمونة" سنة 1963 الذي يعتبر أهم مفاعل نووي موجه لأغراض عسكرية لديها وذلك بالتعاون مع فرنسا بشكل سري، وقد بلغت طاقة هذا المفاعل 26 ميغاواط ما يسمح بإنتاج ما يقارب 8 كيلوغرامات من البلوتونيوم سنوياً وهي الكمية التي تكفي لصنع قنبلةٍ نووية قوتها 20 كيلو طن من المتَفجرات.

بُني التعاون الهام بين فرنسا وإسرائيل في المجال النووي على المصالح المشتركة، فمن جهة أرادت فرنسا تمكين دولة الاحتلال من التفوق العسكري على دول الجوار والتي من بينها مصر التي كانت تقدم الدعم للثورة الجزائرية، ومن جهةٍ أُخرى كانت فرنسا تتطلع للحصول على تكنولوجيا الكمبيوتر من إسرائيل والتي

حصلت عليها بدورها من الولايات المتحدة، وعموما يمكن اعتبار المساعدة التي قدمتها فرنسا لإسرائيل في المجال النووي بمثابة الدفعة التي مكنت اسرائيل من أن تصبح قوة نووية كبرى.

2.1. الدعم الخارجي لإطلاق البرنامج النووي الإسرائيلي

كانت إسرائيل بمثابة الطفلة المدللة للغرب عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، فقد حصلت منذ احتلالها لفلسطين على كل الدعم المادي والمعنوي الذي احتاجته للبقاء إلى حد الآن، وقد استفادت من مساعدات مالية معتبرة قُدمت لها من الدول الغربية ومن الولايات المتحدة الأمريكية وحتى ألمانيا التي اضطرت لدفع مبالغَ هائلة كتعويضات على ما سُمي بمحارق اليهود، وهي الأموال التي استغلتها إسرائيل في بناء قوتها العسكرية وإطلاق برنامجها النووي[4].

1.2.1. الدعم الفرنسي للبرنامج النووي الإسرائيلي

جمعت فرنسا وإسرائيل علاقات وثيقة ومصالحٌ وأعداءُ مشتركون[5]، مكنت من حصول إسرائيل على دعم هام من الجانب الفرنسي، فمع انطلاق البرنامج النووي الإسرائيلي بتوجهه العسكري السري، تواصلت الحكومة الاسرائيلية مع نظيرتها الفرنسية في إطار بحثها عن شراكة تسمح بالتعاون في المجال النووي بما يمكن إسرائيل من الحصول على قنبلتها النووية، وقد تزامنت تلك المساعي مع التحضير للعدوان الثلاثي على مصر سنة 1956م، حيث اجتمع الطرفان في العاصمة الفرنسية واتفقا على أن تحصل فرنسا على تكنولوجيا الكمبيوتر مقابل قيامها بتصميم وبناء "مفاعل ديمونة" الذي يعد المنشأة النووية الأهم بالنسبة لإسرائيل، بالإضافة إلى تزويدها بكميات كبيرة من اليورانيوم اللازم لتشغيل المفاعل، كما أسهم الفرنسيون في انشاء مصنعٍ خاص باستخلاص البلوتونيوم، وقد وصل التعاون ذروته حسب بعض المحللين عندما سمح الرئيس الفرنسي "شارل ديغول" لخبراء إسرائيليين بحضور تجربة نووية عام 1960 أجرتها السلطات الاستعمارية في منطقة "حمودي بفران" في صحراء الجزائر[6]، كما يُحتمل أن تكون فرنسا من قامت بمساعدة اسرائيل في صنع وتفجير قنبلتها التجريبية النووية الأولى سنة 1966 في صحراء النقب، داخل نفق أرضي قريب من سيناء المصرية حسب بعض المصادر، غير أن المعروف أن فترة حكم الرئيس الفرنسي "شارل ديغول" شهدت تراجعا في التعاون في المجال النووي، خاصة ما يخص تزويد إسرائيل بالوقود النووي، ما سبب برودا في العلاقات استمر إلى غاية سنة 1984 أين تم الاتفاق على تزويد إسرائيل بمفاعلين جديدين [7].

2.2.1. دعم جنوب أفريقيا للبرنامج النووي الإسرائيلي

تجمع النظام السياسي الإسرائيلي والنظام السياسي السابق لجنوب افريقيا أوجه شبه كثيرة أهمها أن كليهما يعتمدان على القوة العسكرية والاستيطان كما أن كلا النظامين عنصري ومتطرف، هذا التشابه سمح بتكوين علاقاتٍ وثيقة بينهما مبنية على التعاون وتبادل المصالح، خاصة ما يعني المجال العسكري والنووي بشكل خاص، حيث وفي اطار هذا التعاون قامت إسرائيل بتقديم تكنولوجيا الصواريخ الإسرائيلية " جيريكو2 " القادرة على حمل الرؤوس النووية بالإضافة لنظام التقنيات النووية، كما ساعدتها في صنع صواريخ نووية وفي بناءها

لمفاعلها النووي الأول "سفاري2 " ، كل هذه المساعدات كانت في مقابل حصولها على اليورانيوم فقد تم تسريب معلومات تقول بأن إسرائيل قامت بشراء 10 أطنان من اليورانيوم من جنوب أفريقيا في نوفمبر 1962[8]، ناهيك عن الصفقات التي لم يتم الكشف عنها، ما جعل من جنوب إفريقيا الممول الرئيسي لإسرائيل بعد أن توقفت فرنسا عن ذلك سنة 1967، هذا التعاون اشتد في أوائل السبعينات ووصل ذُروته سنة 1977 بعد إجراءهما لتجربة نووية مشتركة في "صحراء كلهاري"، تلتها تجربة ثانية في المحيط الهادي لقنبلة نووية إسرائيلية الصنع عام 1979 رصدت وميضها الأقمار الصناعية الأمريكية[9].

إجراء هذه التجارب في جنوب افريقيا يعود إلى أن مساحة هذه الدولة كبيرة جدا وطبيعة تضاريسها مناسبة، بحيث مَكنت إسرائيل من تجربة أسلحتها الجديدة بما فيها قنابلها النووية بكل سهولة وسرية.

3.2.1. دعم الولايات المتحدة الأمريكية للبرنامج النووي الإسرائيلي

دعمت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل منذ بدايات توافد المهاجرين اليهود إلى فلسطين إلى غاية الاعتراف بها كدولة، ثم خلال حروبها مع الدول العربية، و ليزال يتواصل الدعم العسكري والدبلوماسي اللامحدود من أجل ضمان الإبقاء عليها في منطقة الشرق الأوسط كحليف استراتيجي هام، ففي سنة 1955 وعلى إثر برنامج الذَرة من أجل السلام المقترح من الولايات المتحدة، بدأت أشغال بناء أول مفاعل نووي إسرائيلي في منطقة قريبة من مستوطنة "ريشون ليزيون" بتمويل وخبرة أمريكية، المفاعل موجه لتطوير الأبحاث العلمية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية وقد بلغت قدرته 08 ميغاواط، كما استفادت إسرائيل من تكوين متقدم لعدة بعثات من الطلبة المتفوقين والباحثين والمهندسين في الجامعات ومختلف المراكز البحثية النووية الأمريكية والتي تكفلت بتكوينهم وتدريبهم على تشغيل المفاعلات النووية الإسرائيلية، كما استفادت إسرائيل من الخبرة الأمريكية في مجال الذرة من خلال استقبالها لعدد هام من العلماء الأمريكان المتخصصين في هذا المجال[10]، وقد ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل في بناء مفاعل ذري آخر سنة 1957 قوته 5 ميغاواط يحمل اسم " ناحال سوريك" الذي يقع غربي مستوطنة "حوفوت" الاسرائيلية، بالإضافة لمفاعل يحمل اسم "النبي روبين" والذي أنشئ سنة 1966، لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، قدرته 20 ميغاواط، وهذا دائما في إطار اتفاقيةٍ التعاون النووي التي سبق وجمعتْ الطرفين الأمريكي والإسرائيلي سنة 1955م.

كما قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل أجهزة "الكرايتون" أو ما يسمى بأجهزة التوقيت النووي، وهي أجهزة شديدة الدقة تستخدم في ضبط توقيت السلاح النووي، وهي التقنية التي كانت تفتقر إليها إسرائيل، وقد كان لها أثر بالغ في تحسين دقة وفعالية الأسلحة النووية الإسرائيلية، وهو ما يدل على أن الاستخدام العسكري للتكنولوجيا الذرية من طرف إسرائيل كان برعاية الولايات المتحدة وتحت حمايتها، خاصة وأنها قامت فيما بعد بإلغاء عمل لجنة "فلويد كالد" التي كانت تتولى منذ عام 1962 مهمة التفتيش على مفاعل ديمونا[11]، ما يعني أنها تتعمد التغطية على النشاط النووي الإسرائيلي بل وأنها أصبحت تعتبره امتدادا لبرنامجها النووي الخاص.

استمرت الولايات المتحدة في لعب دورها الداعم للبرنامج النووي الإسرائيلي من خلال امداد إسرائيل بطائرات وصواريخ قادرة على حمل وإطلاق رؤوس نووية، وزودتها بمعدات دقيقة تسمح بتوجيه دقيق للصواريخ الباليستية، كما منحتها برامج متطورة وأجهزة رفعت من قدرتها النووية بشكل كبير[12]، بالإضافة إلى أنها عززت قدرتها في التحكم بوسائل إيصال الأسلحة النووية، حيث أشركتها الوكالة الأمريكية الوطنية للفضاء في استخدام الفضاء والأقمار الصناعية للأغراض العسكرية، وسمحت لها بالاستفادة من نشاط وخبرة برنامج الفضاء الأمريكي[13].

تكتم الإدارة الأمريكية عن النشاطات النووية الإسرائيلية ومساعدتها على تحقيق السرية وحمايتها على المستوى الدولي، كان له دورٌ هام في تطور برنامجها النووي إلى ما هو عليه اليوم، فقد تكفلت بتأمين التغطية اللازمة لهذا البرنامج النووي العسكري من خلال منع الوكالات الدولية المتخصصة من مراقبة الترسانة النووية الإسرائيلية أو اتخاذ إجراءات لمنعها من إجراء تجارب نووية.

2. المراحل التي مر بها البرنامج النووي الإسرائيلي

مرت القدرة النووية الإسرائيلية بمراحل عدة تميزت بالتطور المستمر والسريع نلخصها فيما يلي:

1.2. مرحلة تبني الخيار النووي (1948 إلى 1963)

تبدأ هذه المرحلة منذ الإعلان عن نشأة دولة إسرائيل المزعومة على أرض فلسطين سنة 1948م إلى غاية سنة 1963م، حيث يرى المحللون للملف النووي الإسرائيلي أن قرارَ التوجهِ نحو الخيار النووي تزامن وتأسيس دولة الاحتلال سنة 1948م، حيث قامت الحكومة الإسرائيلية بتسطير مجموعة من الأهداف السرية والإستراتيجية، التي أصبح تنفيذها من أولى أولوياتها، يأتي في مقدمتها جعل إسرائيل قوة عسكرية لا تقهر، وضمان تفوقها العسكري على المستويين الإقليمي والعالمي، وذلك من خلال بناء جيش قوي واقتناء أكثر الأسلحة تطورا سواءً التقليدية منها أو النووية، وذلك حتى تتمكن إسرائيل من مواجهة التحديات الأمنية التي تُهدد بقاءها، وقد أكد وقتها رئيس الوزراء الإسرائيلي "بن غيريون" على أن الحكومة تضع هذا الهدف في مقدمة أولوياتها[14].

من أجل تحقيق هذا الهدف، عملت إسرائيل على إنجاح برنامجها النووي الذي سعت منذ انطلاقه إلى توجيهه نحو المجال العسكري سرا، حيث تم التركيز في بداية الأمر على توفير الوقود النووي الذي اكتشفت كميات منه في صحراء النقب على يد فرعِ البحث والتحقيق التابع لوزارة الدفاعِ الإسرائيلية[15]، إلا أن الكميات المكتشفة لم تكن بالقدر الكافي لتغطية احتياجات البرنامج النووي العسكري الإسرائيلي، حيث اضطرت الحكومة الإسرائيلية للتوجه نحو الخارج كفرنسا وجنوب افريقيا لاقتناء حاجتها من اليورانيوم، ومن جانب آخر سعتْ اسرائيل للتمكن من التكنولوجيا النووية حيث أشرفت وزارة الدفاع على جلب العلماء والباحثين اليهود المتخصصينَ في مجال الذرة والفيزياء النووية حتى لا تضطر للاستعانة بخبراء أجانب في إدارة وتشغيل

المفاعلات النووية التي تنوي بناءها من جهة وصنع قنبلتها النووية من جهة أخرى، وفعلا نجحت هذه الإستراتيجية حيث وفي سنة 1952م تم إنشاء لجنة الطاقة الذرية التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية، التي تمكنت سنة بعد ذلك من إنتاج اليورانيوم المخصب والماء الثقيل، كما طور العلماء اليهود بحوثا مكنت من معالجة الفوسفات المستخرج من صحراء النقب بفلوريد النشادر لاستخلاص اليورانيوم وتخصيبه بأشعة الليزر.

وقَعت إسرائيل سنة 1955 على اتفاقية خاصة بالتعاون في مجال الذرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما حصلت أيضا في نفس الإطار على مكتبةِ أبحاثٍ نوويةٍ كاملة، ليكتمل الدعم الأمريكي من خلال المساهمة في إنشاء مفاعلاتٍ صغيرة لتدريب أكبرِ عددٍ من الخبراء المتخصصين استعداداً للحصول على مفاعل كبير يمكنه إنتاج قنبلة نووية.

2.2. مرحلة امتلاك القدرة على صنع السلاح النووي (1963 إلى 1966)

يرى المحللونَ أَن قرارَ الإسراعِ في امتلاك السلاح النووي كان كرد فعل على الضغط الشديد الذي مارسه السوفييت لسحب الجيش الاسرائيلي وحلفائه من قناة السويس خلال حرب 1956، بحيث هدد الاتحاد السوفييتي باستخدام السلاح النووي[16]، فأزمة السويس تسببت في حدوث نقلة مهمة في البرنامج النووي الإسرائيلي[17].

هذا الوضع الحرج دفع بإسرائيل للبحث عن حليف قوي يملك القدرة النووية ومستعدٌ لتقديمها له وقد كانت فرنسا هي الحليف المطلوب لتوافرِ ظروفٍ معينة أدت إلى إحداث تقاربٍ كبير بين الطرفين، فكان اتفاق التعاون الفرنسي الإسرائيلي الذي أنشئ بموجبه أهم مفاعل نووي إسرائيلي عام 1963 بقوة 24 ميغاوات تطورت مع الوقت لتصل إلى 150 ميغاواط، سمي ب"مفاعل ديمونا النووي" ، وهو يقع في صحراء النقب على موقع حساس يُطل على الأراضي المصرية والأردنية والأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يعني أن اختيار الموقع كان مدروسا ومقصودا، وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من تحملت تكاليف بناءه وتجهيزه، وقد أشار تقرير سري أرسلته السفارة الأمريكية في تل أبيب في يناير 1963 إلى الإدارة الأمريكية مفاده بأن إسرائيل تقوم بتطوير برنامجها النووي في ديمونة لامتلاك المعرفة والقدرة التي تمكنانها من استخدامها في المجال العسكري وتوقع هذا التقرير أن يكون في مقدور إسرائيل صنع قنبلتها النووية الأولى خلال ست إلى ثماني سنوات[18].

يضم مفاعل ديمونة ثماني وحدات صممت على مراحل، يتخصص كلٌ منها في إنتاج نوعٍ معينٍ من المواد التي تستخدم في صناعة القنبلة النووية والتي منها اليُورانيوم عالي التخصيب والبلُوتونيوم ثم الدوتريوم والليثيوم والتريتيوم فيما بعد...

مثلت هذه المرحلة الانطلاقة الفعلية لمشروع نووي عسكري حيث تمكنت إسرائيل من توفير المنشأة اللازمة والخبرة والتقنية المطلوبة بالإضافة للوقود الذري وذلك في وقت قياسي وسرية تامة.

2 .3. مرحلة صناعة السلاح النووي (1966إلى 1986)

اتبعت إسرائيل لسنوات طويلة سياسة الغموض النووي، بحيث أنه لم يسبق لها أن أعلنت عن اجرائها لتجربة نووية منذ انطلاق برنامجها النووي، ففي ظل هذه السرية، بدأت الآراء تتضارب حول تاريخ صنع وتجربة أول قنبلة نووية إسرائيلية، حيث أرجعت بعض المصادر حدوث ذلك سنة 1966م، داخل نفق أرضي بمنطقة النقب على الحدود المصرية، ما تسبب في حدوث هزات أرضية شعر بها سكان المنطقة[19]، وهو ما تم في سرية تامة خلال فترة التقارب والتعاون بين فرنسا ودولة الاحتلال في المجال النووي في ستينيات القرن الماضي، إلا أن بعض المحللين شككوا في حقيقة حدوث تلك التجربة لصعوبة التصديق بأن تجازف إسرائيل بتفجير نووي في منطقة قريبة من الأراضي المحتلة، إلا أن بعض التقارير السرية أظهرت أن إسرائيل كانت تمتلك على الأقل قنبلتين نوويتين تقليديتين خلال حرب 1967 وكانت على استعداد لتفجيرهما كملاذ أخير في حال تعرضت لهزيمة عسكرية تهدد وجودها[20]، ما يعني أنها تمكنت من صنع قنبلتها النووية الأولى قبل هذا التاريخ، ومع أن إسرائيل لم تقم باستخدام القنبلتين لأن موازين القوى انقلبت لصالحها في آخر الأمر، إلا أن هذه الحرب كانت سببا في تسريع عمليةَ صنع قنابل نووية أكثر تطورا تحقيقا لما يسمى بالردع الاستباقي، حيث شهدت تلك الفترة نشاطا غير معتاد واستنفارا داخل مجمع ديمونة النووي أشرفت عليه وزارة الدفاع الإسرائيلية، التي وضعت مخططا استعجاليا لإنجاح عملية صناعة المزيد من القنابل النووية، وقد باشرت إسرائيل تشغيل مفاعل ديمونة بطاقته القصوى وبدأت في تلك السنة صنع من 4 إلى 5 قنابل نووية[21]، والمعروف أنها قامت بتجربة تفجير نووي سنة 1979 بالتعاون مع جنوب افريقيا في المحيط الهادي وهو التفجير الذي كشفت عنه الإدارة الأمريكية بعد أن تم رصدته أقمارها الصناعية.

مع أن تاريخ صنع وتجربة أول قنبلة نووية هو في حقيقة الأمر غير معلوم إلا أن الأكيد أن التجربة الأولى حدثت في سنوات الستينات وفي سرية تامة وأنها مثلت الانطلاقة التي جعلت من إسرائيل سادس قوة نووية.

4.2. مرحلة التحول إلى قوة نووية عظمى (1986إلى الآن)

إن سكوت المجتمع الدولي عن امتلاك إسرائيل لقنبلتها النووية الأولى شجعها على المضي قُدما في برنامجها النووي، بحيث شرعت في توسيع وتطوير قدراتها العسكرية الغير تقليدية، ولم تكتفي بصنع القنابل الذرية وإنما طورت أشكالا أكثرَ تعقيدا ودقة من القنابل النووية كالقنابل النيوترونية التكتيكية، والقنابلِ الهيدروجينية، هذا ويلاحظ أن حجم الترسانة النووية الإسرائيلية في تزايد مستمر حسب تقارير قدمتها جهات دولية موثوقة، خاصة وأن إسرائيل تنتج في الوقت الحالي موادا مشعة تكفي لصناعة حوالي 12 قنبلة نووية سنويا.

كما تشير تقارير عسكرية أميركية أن حجم الترسانة النووية الإسرائيلية في الوقت الحالي قد يتجاوز 400 قنبلة نووية بينها قنابل هيدروجينية، هذا بالإضافة لامتلاكها لشبكة متكاملة من وسائل الإيصال تضم صواريخ باليستية إستراتيجية وتكتيكية، بالإضافة إلى أن جميع طائراتها القتالية مصممة لحمل رؤوس نووية.

كما تقوم إسرائيل في الفترة الأخيرة بإنتاج الكثير من الأسلحة النووية ذات القوة المتدنية بدلاً من القنابل ذات القدرة التدميرية الهائلة، وقد حصلت على هذه الخبرة من الولايات المتحدة الأمريكية، بعد طرح اشكال التأثيرات المحتملة لاستخدام قنابل ذات قوة تدميرية كبرى في منطقة الشرق الأوسط والتي قد يصل مفعولها إلى إسرائيل نفسها، فالرؤوس النووية الصغيرة الحجم سهلة الإطلاق وتملك درجة عالية من الدقة والفعالية في شل قدرات الخصم، وهي مناسبة لضربِ أهدافٍ محددة وصغيرة كالقواعد العسكرية والمنشآت والقوات العسكرية الخ... الأمر الذي يناسب الحروب في منطقة الشرق أوسطية.

هذا وتمتلك إسرائيل حالياً ترسانة كبيرة من أسلحة الدمار الشامل الأخرى الكيميائية والبيولوجية، مع أنظمة إسقاطها، ففيما يخص الأسلحة الكيميائية فقد استفادت إسرائيل من خبرة الولايات المتحدة الأميركية في إنشائها للعديد من المصانع الكيميائية القادرة على انتاج الغازات الحربية على أنواعها، كالغازات الخانقة وغاز الأعصاب والخردل، والغازات ذات التأثير النفسي وغازات شل القدرة، وبكميات هائلة.

أما بالنسبة للأسلحة البيولوجية، فتجدر الإشارة لمعهد "نيس تيزيونا البيولوجي" الإسرائيلي المتخصص في انتاج جميع العناصر الجرثومية وسمومها، بالإضافة للعديد من مراكز الأبحاث البيولوجية المختصة في انتاج فيروسات وجراثيم معدلة جينيا تهاجم البشر.

ما يعني أن إسرائيل تتوجه في هذه المرحلة لتصبح من أكبر القوى النووية في العالم وليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب.

ثانيا: عوامل التهديد التي يشكلها السلاح النووي الإسرائيلي

كان توجه إسرائيل نحو برنامج نووي عسكري مدروساً ومخططاً له منذ انطلاقته في خمسينيات القرن الماضي، حيث أُحيط باهتمام بالغ ليس من الحكومات المتوالية على إسرائيل فحسب وانما من حلفائها أيضا اللذين دعموا برنامجها وتستروا عليه حتى وصل لمراحل متقدمة جعلت من إسرائيل قوةً نووية كبرى، بما أنها أصبحت تمتلك ترسانة نووية ضخمة تختلف الآراء حول حجمها لكنها تتفق حول خطورتها، خاصة وأن إسرائيل تتهرب من الرقابة الدولية على منشآتها النووية وترفض التوقيع على الاتفاقيات الدولية التي تحد من الانتشار النووي، ما يجعل من احتواء البرنامج النووي الإسرائيلي أمرا غاية في الصعوبة في الوقت الحالي[22].

1. تحول إسرائيل لقوة نووية غير شرعية كبرى

يمكن القول بأن إسرائيل قد أصبحت قوة نووية كبرى ولا مجال لجعلها تتراجع عما وصلت إليه، فقد تجاوزت كل المراحل التي كان بالإمكان وقفها فيها، لو أن الهيئات الدولية المختصة تعاملت مع اسرائيل بنفس الجدية التي تتعامل بها مع باقي الدول فيما يخص الملف النووي، ولو أنها لم ترضخ لضغوط الدول الكبرى عليها لربما كان بالإمكان تفادي تشكّل قوة نووية جديدة تُضاف إلى النادي النووي.

1.1. تزايد حجم الترسانة الإسرائيلية في ظل سياسة الغموض النووي

النظام السياسي الإسرائيلي هو نظام عسكري وذلك لاعتبارات كثيرة أهمها أنه في حرب دائمة مع الفلسطينيين ومع دول الجوار بسبب طموحاته التوسعية، وبالتالي فإن إسرائيل تخصص ميزانية ضخمة للإنفاق العسكري، فقد صُنفت في المركز الخامس عشر من حيث الانفاق العسكري عالميا، والجدير بالذكر أن البرنامج النووي الإسرائيلي وحده يكلف إسرائيل ميزانية خيالية وذلك رغم محدودية مواردها، والحقيقة أن السر في ذلك يكمن في المساعدات المالية المباشرة لذلك البرنامج التي تصلها من حلفائها على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة للدعم غير المباشر الذي يُقدم في شكل أجهزة ومعدات متطورة وأسلحة حديثة وباهظة الثمن[23].

إسرائيل التي طالما اعتمدت السرية بخصوص برنامجها النووي وحجم ترسانتها، أصبحت لا تبالي في السنوات الأخيرة بردود الأفعال الدولية، لأنها أصبحت قوة نووية عظمى ولا مجال لتغيير هذا الواقع بالنسبة إليها، خاصة وأنها تحصل على دعم الولايات المتحدة التي تتعامل مع الترسانة النووية الإسرائيلية على أنها امتداد لترسانتها، في ظل تطابق الأهداف الإستراتيجية للطرفين[24].

تقدّر الترسانة النووية الإسرائيلية في إحصائية جديدة نشرها موقع "وورلد بابيوليشن نيوز" الأميركي هذا العام ب90 رأساً نووياً[25]، وهو رقم بعيد جدا عن الواقع بما أنه يتعارض مع ما سبق وصرح به التقني الإسرائيلي "موردخاي فعنونو" في أكتوبر 1986م لصحيفة "صنداي تايمز" البريطانية[26]والذي صرح بأن الترسانة النووية الإسرائيلية تقدر حينها بحوالي 200 قنبلة نووية من بينها قنابل هيدروجينية، وقد أكد "موردخاي" أيضا امتلاك إسرائيل في تلك الفترة لما مقداره 300 إلى500 كيلوغرام من البلوتونيوم الذي يستعمل في صناعة الأسلحة النووية، ما يعني إمكانية إنتاج حوالي250 قنبلة نووية أخرى على أقل تقدير[27]، ثم توالت التقارير الإعلامية والاستخبارية المتباينة حول القوة النووية الإسرائيلية التي تراوحت ما بين 90 إلى 400 رأس نووي[28].

نشير إلى أن إسرائيل قامت بالتركيز على تكنولوجيا "التصغير" وإنتاجها لقنابل ذرية تكتيكية أصغر حجما، كما عملت على تطوير رؤوس نووية لا تزيد قوتها عن 5 كيلو طن، تصلح للإطلاق بواسطة الصواريخ وهما تقنيتان تطلبتا خبرة واسعة وتكنولوجيا غاية في التطور والدقة، يشكل النوع الحراري من العيار الصغير القسم الأكبر من هذه الرؤوس وهو متطور جدا ومصمم بشكل خاص للاستخدام في المحيط المجاور لإسرائيل بحيث يتسنى لها الوصول لكافة الدول العربية وإيران. وهي أنواع[29]:

- رؤوس نووية ذات عيار كبير موجهة لتدمير المدن.
- رؤوس نووية ذات عيار متوسط موجهة لاستهداف مواقع حيوية وإستراتيجية.
- رؤوس نووية تكتيكية ذات عيار صغير تستهدف القوات المسلحة.
- رؤوس نووية نيترونية.

كما اقتنت وطورت إسرائيل وسائط إلقاء مختلفة تضم منظومات صواريخ بالستية أرض أرض "أريحَا1" و"أريحا 2" و"أريحا3" التي يبلغ مدى كل منها على التوالي 500 و1500 و4800 كيلومتراً والتي تعتبرها إسرائيل فخر صناعتها العسكرية، كما تمتلك صواريخ "شافيت" أرض أرض والتي يصل مداها إلى 7500 كيلومتر وهي من صنع إسرائيلي أيضا، كما طورت الجيلين الثاني والثالث من صواريخ" لانس" أرض أرض من صنع أمريكي التي يصل مداها إلى 110 كيلومتر، وتمكنت إسرائيل من إجراء تعديلات على كل من صواريخ "كروز توماهوك" التي يصل مداها إلى 2500 كيلومتر، وصواريخ "هاربون" التي يصل مداها إلى 130 كلم، وهي مصممة ليتم إطلاقها من الغواصات، وكلاهما من صنع أمريكي[30].

اهتمت إسرائيل أيضا بتطوير قوتها النووية البحرية حيث اقتنت 5 غواصاتٍ ألمانية الصنع من نوع "دولفن" مجهزة بقواعد إطلاق صواريخ تحمل رؤوساً نووية، بالإضافة لامتلاكها طائرات قاذفة من نوع F16 فالكون من صنع أمريكي قادرة على حمل وإيصال صواريخ وقذائف نووية ومزودة بأجهزة استشعار وأنظمة اتصالات متقدمة، وطائرات قاذفة من نوع F-4 E فانتوم من صنع أميركي.

كما عملت إسرائيل على اقتناء جميع أسلحة الدمار الشامل، حيث طورت بالإضافة لأسلحتها النووية، أسلحة كيميائية، وبيولوجية.

2.1. عدم الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والمعاهدات الأخرى الخاصة بالشأن النووي

معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية **NPT** هي إطار اتفاقي دولي يهدف لوقف الانتشار النووي، وضبط عملية استخدام التكنولوجيا النووية وانتقالها بين الدول مع الحرص على عدم التحول من الاستعمال السلمي لهذه التكنولوجيا نحو الاستعمال العسكري، كما حددت هذه المعاهدة الأطراف المالكة للسلاح النووي وهي خمس دول، تتمثل في الولايات المتحدة، روسيا، فرنسا، بريطانيا والصين، وهي لا تعترف بالدول النووية الأخرى كالهند وباكستان وكوريا الشمالية وإسرائيل التي لم تنضم إلى المعاهدة ما يجعل امتلاكها للسلاح النووي يتعارض مع الشرعية الدولية، فالدول النووية الخمس الموقعة على معاهدة منع الانتشار تتعهد بعدم تطوير ترساناتها، وعدم نقل تكنولوجيا صنع الأسلحة النووية إلى أطراف أخرى، كما تتعهد بعدم استخدام السلاح النووي ضد أي طرف إلا في حالة الرد على هجوم نووي من دولة نووية أخرى، هذا إضافة إلى اتفاقها على تدمير جزء من ترساناتها واستخدام قدراتها النووية لأغراض سلمية.

طالبت عدة أطراف دولية منها دول عربية بالضغط على إسرائيل للتوقيع على معاهدة منع الانتشار 31، والمعاهدات الأخرى الخاصة بالشأن النووي كمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية CTBT لسنة 1996، والتي لديها أهمية كبرى أيضا في وقف تطوير أشكال جديدة من القنابل النووية كونها تهدف لمنع إجراء أي تجارب نووية مهما كان المكان وسواء كانت لأغراض سلمية أو عسكرية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية TPNW لسنة 2017 والتي تهدف للحظر الشامل للأسلحة النووية ويشمل الإنتاج والتجربة والتطوير بالإضافة لحظر امتلاكها واستخدامها أو التهديد باستخدامها أو نقلها، بالإضافة للاتفاقيات الأخرى التي تعالج مسألة التسلح النووي كاتفاقيات المسؤولية النووية التي تهدف إلى تحديد المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تتسبب بها الحوادث النووية، إلا أن موقف إسرائيل يبقى ثابتا بشأنها كلها وهو يتضمن الرفض التام للانضمام و التوقيع عليها، وتُرجع موقفها هذا حسب بعض التصريحات غير الرسمية لشخصيات سياسية إسرائيلية إلى أنها تشعر بالتهديد من دول الجوار التي تتفوق عليها جغرافيا وديمغرافيا وترفض التعايش السلمي معها والرضوخ لهيمنتها، وأنها تستخدم برنامجها النووي العسكري لردع أعدائها، وبالتالي فإنها ستستمر فيه وستعمل على زيادة حجم ترسانتها من الأسلحة النووية32، وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "شيمون بيريز" قائلا: " إن المشكلة ليست في التوقيع على معاهدة عدم الانتشار، وإنما لأن بعض الدول المجاورة هي في حالة حرب مع إسرائيل، فما جدوى أن نناقش موضوع السلاح بينما يوجد تهديد"[33].

توقيع إسرائيل على معاهدة منع الانتشار أو أي معاهدة أخرى تخص الشأن النووي من شأنه أن يفضح الحجم الحقيقي لترسانتها من أسلحة الدمار الشامل ومدى تطورها، كما أنه سيضطرها للسماح للمراقبين الدوليين بزيارة منشآتها النووية، ما سيعرضها لضغوط مستمرة بشأن تسييرها لقدرتها النووية ونقلها لها أو استخدامها للأسلحة النووية ضد أطراف لا تملكها، وهو ما لن تسمح به إسرائيل مطلقا.

إن الترسانة النووية الإسرائيلية أصبحت واقعا مسلما به، والأمر الوحيد الذي يكتنفه الغموض هو حجمها الفعلي، فالإشكال الذي يُطرح الآن هو أن إسرائيل النووية باتت تشكل تهديدا كبيرا على الأمن والسلم الدوليين وأن منطقة الشرق الأوسط معرضة لأن تكون مسرحا لتجربة السلاح النووي الإسرائيلي في أي وقت، خاصة وأنها في صراعات دائمة مع دول الجوار، وبما أنه لا مجال للضغط على إسرائيل بشأن برنامجها النووي كونها تستفيد بشكل مطلق من نفوذ الولايات المتحدة، حيث تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى اتفاق هام تم بين الرئيس الأمريكي "نيكسون" ورئيسة الوزراء الإسرائيلية "غولدا مئير" في 26 سبتمبر 1969، تلتزم فيه الولايات المتحدة وقف ضغوطها على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ووقف الرقابة الأمريكية على منشآتها النووية وبالتحديد رقابتها على مجمع ديمونة، وفي المقابل تُبقي إسرائيل على سرية برنامجها النووي العسكري أو ما سمي بسياسة الغموض النووي، وأن تلتزم بعدم إجراء المزيد من التجارب النووية[34]، وهو الاتفاق الذي استمر مع جميع رؤساء الولايات المتحدة والذي تطور ليصبح حمايةً أمريكية للبرنامج النووي الإسرائيلي باعتباره امتدادا لبرنامجها النووي الخاص، حيث تمارس الإدارات الأمريكية باستمرار ضغوطا على الوكالة

الدولية للطاقة الذرية وعلى هيئة الأمم ومختلف التجمعات الدولية الخاصة بالشأن النووي لتفادي التعرض للسلاح النووي الإسرائيلي، كما جعلت كل القرارات التي تصدر عن هذه الهيئات بهذا الشأن عديمة الجدوى[35].

2. عوامل التهديد الناجمة عن تحول إسرائيل لقوة نووية كبرى

تُعرب الدول الكبرى بقيادة الولايات المتحدة عن خشيتها من وقوع أسلحة دمار شامل في أيدي أطراف متهورة وغير مسؤولة إن لم نقل شريرة وإجرامية، وهو الوضع الذي رأته في نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، والنظام الإيراني الحالي، كما تراه أيضا في النظام الكوري الشمالي، بينما لا تخشى من تهور الكيان الصهيوني الذي تأسس على العنصرية والعدوان.

1.2. التهديد النابع من الطبيعة العدوانية للنظام السياسي الإسرائيلي

شهد النصف الثاني من القرن الماضي اندثار فلسفات عنصرية معروفة كالنازية والفاشية إلا أن العنصرية الصهيونية ظهرت لتبقى إلى وقتنا الحالي، فهي تتميز بكونها شكل خاص من الفصل العنصري يعتمد على تهجير اليهود من المناطق المقيمين فيها في أنحاء مختلفة من العالم وتوطينهم في مستعمرة واحدة، فاليهود حيثما كانوا ينبغي أن يُفصلوا ويُرسلوا من مناطق إقامتهم الطبيعية ليتجمعوا في قطعة أرض واحدة ينبغي أن يُطرد منها غير اليهود"[36] ، ومع أن الصهيونية فكرة اختلقها مجموعة من فلاسفة اليهود النافذين أعطوا لأنفسهم من خلالها الحق في أرض لا تخصهم، تحت تبريرات أسطورية وهمية لاعقلانية، إلا أن نفوذهم مكنهم من تحقيقها على أرض الواقع، لأنها لا تخدمهم وحدهم وإنما تخدم مصالح القوى العظمى وأطماعها في المنطقة العربية.

بالتالي يمكن اعتبار الصهيونية أشد أشكال التمييز العنصري تطرفا، فهي تُبنى على الاعتقادِ بتفوق اليهود على أساس أنهم شعب الله المختار وأن لهم الحق في استعباد غير اليهود وسلبهم أملاكهم وأرواحهم[37].

فالمشروع الاستعماري الصهيوني بُني على إبادة غير اليهود المقيمين على ما يسمى بإسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات بدءا من دولة فلسطين، ونهب ثرواتهم وأراضيهم والحلول محلهم، فالكيان اليهودي الصهيوني في فلسطين تأسس على العنف والترهيب وقام على الفوارق الدينية والعرقية واللغوية وحتى الإنسانية بين اليهود والمسلمين، والتراث اليهودي المتداول حاليا والذي يضم ما يسمى بالعهد القديم والتلمود يطرح إيديولوجية عنصرية لا مثيل لها في التاريخ الحديث، فكليهما سَوغ لليهود ارتكاب كل أشكال العدوان من نهب وتقتيل وتنكيل واغتصاب ضد الشعوب غير اليهودية، وقد قسمت البشر إلى يهودٍ وأغيار أي غير اليهود الذين خُلقوا عبيدا لخدمة اليهود أو حيوانات تحت تصرفهم واعتبرت أرواحهم ملكا لليهود، استكبارا وعجرفة وظلما.

الكيان الذي يتبنى مثل هذه الأفكار العنصرية والإجرامية كإيديولوجية سياسية يقوم عليها النظام السياسي الإسرائيلي والتي على أساسها يتم تنشئة طلاب المدارس وتدريب أفراد الجيش وتعبئة رجال الدين، إضافة إلى

تاريخه الموسوم بكل أشكال الدسائس والخداع والنهب والعدوان ضد الشعب الفلسطيني وغيره من شعوب المنطقة العربية، لن يتردد في استخدام السلاح النووي على أيٍ كان، ودون الحاجة لتقديم أعذار وتبريرات.

نشير إلى أن كل استطلاعات الرأي التي تمت على اليهود في الأراضي المحتلة تؤكد دعمهم للخيار النووي في حالة تهديد أمن إسرائيل وذلك بنسب متفاوتة قد تصل إلى أزيد من 90 بالمائة، وهو ما يعني أن الشعب الإسرائيلي يؤيد نظامه السياسي في تبنيه ل"عقيدة بيغن" التي تُأكد على ضرورة الاستخدام الوقائي الاستباقي للقوة النووية لردع أي تهديد محتمل لأمن إسرائيل والتهديد هنا يشمل بشكل خاص محاولة أي طرف امتلاك السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، لأن هذا الاعتقاد يحتمل أن أي سلاح نووي في المنطقة سوف يستخدم حتما ضد اسرائيل[38]، وهو ما يبرر الهجوم الإسرائيلي الأخير على إيران.

2.2. التهديد الناجم عن سباق التسلح في الشرق الأوسط بفعل القدرة النووية الاسرائيلية

تُشكل ترسانة إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل تهديدا كبيرا على الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي، فانتشار مثل هذه الأسلحة (التي يُحدث تواجدها في منطقة ما توترا وشعورا بالتهديد وعدم الاستقرار لدى الدول القريبة من مكان تواجدها وخاصة تلك الدول التي لا تملك مثل هذه الأسلحة) سيحدث بالضرورة سباقا نحو التسلح وذلك إما بالسعي لصنع هذا السلاح أو بمحاولة اقتنائه، وهذا هو حال منطقة الشرق الأوسط التي كانت ستكون منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل لولا البرنامج النووي الاسرائيلي، خاصة بوجود الصراع العربي–الإسرائيلي التاريخي والدائم، مضافا إليه مطامح الزعامة الإقليمية الاسرائيلية على المنطقة والتي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، وسياسة التوسع التي تنتهجها إسرائيل لاستكمال مشروعها الاستعماري التوسعي المسمى (إسرائيل الكبرى: من النيل إلى الفرات)، هذه الاعتبارات جعلت هذه الدول التي تفتقر لهذا السلاح الفتاك في موقع ضعف وتهديد، ما قد يدفعها إلى السعي جاهدة لإيجاد حلول تخرجها من هذا الوضع الخطير الذي يضع أمامها أربع خيارات هي:

أ. وقف البرنامج النووي الإسرائيلي وتجريد إسرائيل من ترسانتها النووية بالتوجه لمنظمة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى مختصة، والحقيقة أن هذا الأمر غير ممكن الحدوث في الوقت الراهن، نظرا لعدة اعتبارات أهمها أن البرنامج النووي الإسرائيلي ليس في بدايته بل تجاوز مرحلة اللاعودة بأشواط، وأيضا أن إسرائيل تحصل على دعم لا مشروط ودائم من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الذين يسيطرون على كل الهيئات الدولية وقراراتها.

ب. السعي لامتلاك القدرة على صناعة أسلحة دمار شامل، الأمر الذي يعد مستحيلا أيضا نظرا للرقابة الدولية الشديدة على مثل هذه التوجهات.

ج. اقتناء أسلحة دمار شامل وهو أمر صعب لكنه ممكن خاصة إذا أحيط بالسرية المطلوبة، وهنا نتحدث خصوصا عن الصواريخ البالستية التي اقتنتها إيران مثلا[39].

د. القبول بواقع التفوق العسكري الهائل لإسرائيل وبالتالي بزعامتها على كامل منطقة الشرق الأوسط، وتمكينها من المناطق التي تدعي تبعيتها لها، وطبعا التطبيع ونكران حق الشعب الفلسطيني في أرضه ووجوده، وهذا أيضا خيار ممكن في ظل وجود أنظمة سياسية موالية في سدة الحكم.

كل هذا يضع الدول العربية بأنظمتها السياسية في وضع لا تحسد عليه لأن كل الخيارات التي أمامها صعبة.

3.2. استخدام السلاح النووي الإسرائيلي وتهديد الأمن الدولي

إن خصوصية منطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقةً غير مستقرة تشهد اضطرابات داخلية حادة أمنية وسياسية واقتصادية وعقائدية بالإضافة إلى توتر العلاقات الخارجية بين أغلب الدول الحدودية والصراعات التي يعد أشدها الصراع العربي مع المحتل الإسرائيلي، جعل من حيازة إسرائيل للسلاح النووي مع ما وضعته من أهداف توسعية إستراتيجية تتجاوز دول الجوار إلى المنطقة بأسرها، سيؤدي حتما لتوظيفها لهذا السلاح الفتاك حتى تحقق الهيمنة التي تطمح إليها على الشرق الأوسط مستعينة بنفوذ حلفائها في المؤسسات الدولية، ما يعني أن استقرار المنطقة أمر مستبعد وأن انفجارها سيحدث لا محالة.

فالسلاح النووي الإسرائيلي خلق حالة من الذعر والقلق الدائم لدى دول المنطقة، مما جعلها تندفع نحو سباق تسلح محموم لحماية أمنها وحتى تُوازن الكفة بين أسلحتها التقليدية والسلاح النووي الاسرائيلي، حتى أن البعض منها سعى لاقتناء رؤوس نووية كما هو الحال مع إيران، وبالتالي فإن أي مواجهة محتملة بين إسرائيل ودول الجوار ستشعل حربا تدميرية تنسف بالمنطقة ككل، كما ستؤدي إلى تدخل أطراف أخرى في النزاع جراء التحالفات وحمايةً لمصالح الدول الكبرى المتعارضة في المنطقة، وهو ما سيؤدي إلى حرب شاملة سيتأثر بها المجتمع الدولي برمته وستفقد على إثرها المؤسسات الدولية مصداقيتها، ويصبح من الصعب استعادة الاستقرار والتوازن[40].

الخاتمة:

تتطلع إسرائيل لأن تصبح قوة إقليمية عظمى تفرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط بأسرها، ولتحقيق هذا المسعى اعتمدت منذ نشأتها إستراتيجية عسكرية ترتكز على امتلاك واستخدام القوة لحماية أمنها القومي وتحقيق أهدافها التوسعية في المنطقة مشكلةً ما يسمى بإسرائيل الكبرى.

فإدراك إسرائيل أن فرض وجودها في المنطقة مرهون بتفوقها العسكري على دول الجوار جعلها تبدأ مشروعا نوويا عسكريا، وتبني ترسانة هائلة من أسلحة الدمار الشامل، وتعمل بمعية حلفائها على ألا تصل أي دولة من دول الجوار لامتلاك السلاح النووي، وبالتالي لا يبدو أن إسرائيل ستتخلى بإرادتها عن إستراتيجية الردع النووي رغم ارتفاع الأصوات الدولية لجعل إسرائيل توقع على اتفاقية حظر انتشار.

ويمكن حصر النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:

– أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتخلى إسرائيل عن برنامجها النووي أو أن توافق على تدمير أسلحتها النووية في حال تم الضغط عليها في إطار المساعي الدولية لمنع الانتشار، لأن بقاءها في المنطقة مرتبط بتفوقها العسكري المبني حاليا على ترسانتها النووية.

– أن إسرائيل تعتمد مبدأ الردع النووي لإلزام دول الجوار بقبول سياساتها التوسعية.

– أن سياسات إسرائيل الحالية تؤكد على أنها لا يمكن أن تنضم أو توقع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

– أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي تسبب في سباق تسلح أدى إلى ضعف قطاعات هامة في هذه الدول كما تسبب في تراجع فرص التنمية لديها.

– أن إسرائيل وحلفائها لن يسمحوا لأي دولة في منطقة الشرق الأوسط بامتلاك السلاح النووي باستثناء إسرائيل.

– أن استخدام اسرائيل للسلاح النووي أمر غبر مستبعد بالنظر للسياسات المتبعة من طرف النظام السياسي الإسرائيلي.

– أن انخفاض مستوى السلامة في إدارة إسرائيل لترسانتها النووية يجعل احتمال الإطلاق غير المقصود أمر وارد، كما أن احتمال الإطلاق المقصود وارد أيضا بالنظر لطبيعة النظام السياسي الإسرائيلي الإجرامية.

– أن ترسانة إسرائيل النووية تشكل تهديدا كبيرا على الأمن والسلم الإقليمي والعالمي، لأنه يدفع إلى سباق شديد نحو التسلح.

– أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي مع ما تطمح اليه من أهداف توسعية في دول الجوار بالإضافة لمساعيها المُعلنة للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط كاملة، يعد خطرا متعدد الأوجه على الإنسانية جمعاء لما سيتسبب به من اضطرابات وصراعات تبدأ من المنطقة لتنتقل إلى باقي مناطق العالم.

أما عن التوصيات فنلخصها فيما يلي:

– من الضروري تشكيل وحدة عربية حقيقية وتكثيف التعاون العسكري لحماية الأمن القومي العربي.

– ممارسة الضغوط على الهيئات الدولية الخاصة بحظر الانتشار النووي والتهديد بالانسحاب منها إذا لم تتعامل بنفس الحزم مع المنشآت النووية الإسرائيلية.

– تكثيف النشاط الدبلوماسي العربي في المحافل الدولية لفضح الترسانة النووية الإسرائيلية وممارساتها المهددة للأمن والسلم الدوليين.

الهوامش:

[1] F. Stuart, A. Cohen, Israel Zangwill's Project for Jewish Colonization in Mesopotamia: Its Context and Character, Middle Eastern Studies, Vol. 16, No. 3, October 1980, London, P. 202.

[2] هوانه سمير، نظام التعليم العام في الكيان الصهيوني، عن مؤتمر الأبعاد التربوية للصراع العربي الإسرائيلي، جامعة الكويت، مارس 1985.

[3] الجسراوي ناجح، إسرائيل والطاقة الذرية، ط2، سلسلة دراسة صامد الاقتصادي، منشورات دار الكرمل، الأردن، 1986، ص7.

[4] الكيلاني هيثم، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية– الإسرائيلية، 1948– 1988، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص173.

[5] PEAN Pierre, Les deux bombes : Comment la France a donné la bombe a Israël et a l'Irak. Fayard, Paris, 1982, P38.

[6] البرنامج النووي الإسرائيلي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/06/05 على الموقع الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/6/2/

[7] صفاء جمال الدين، "فرنسا والطاقة النووية في إسرائيل"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 80، القاهرة، (أفريل 1985)، ص187.

[8] محمود محارب، "سياسة الغموض النووي الإسرائيلية: الخلفية والأسباب والأهداف"، مجلة سياسات عربية، العدد 2، مايو 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص 4.

[9] غرين ستيفن، بالسيف، أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط، ترجمة كحمود زايد، تقديم محمد حسنين هيكل، ط3، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1990، ص 149.

[10] عباسي قصي، أمريكا والترسانة النووية الإسرائيلية، يوم 21 أفريل 2025، على الموقع الالكتروني:
http://tishreen.news.sy/tishreen/public/editor/2261

[11] مراد إبراهيم جسوقي،" بين السلاح ومعاهدة عدم الانتشار النووي الإسرائيلي "، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 120، القاهرة، 1995، ص57.

[12] كاخيا إبراهيم، "الملفات النووية من كوريا وإسرائيل إلى طهران"، الدفاع العربي، دار الصياد، العدد5، بيروت، (فيفري 2006)، ص 34.

[13] أحمد إبراهيم محمود، "أفق 5 والبرنامج النووي الإسرائيلي"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 149، القاهرة، (جويلية 2002)، ص247.

[14] محمد محمود أبو غدير، الخيار النووي الإسرائيلي بين الصراع المتوارث ومستقبل السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 165.

[15]– محمد عبد السلام، **حدود القوة**: استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، 1996، ص 46.

[16] FARRW arner, The Third Temple's Holly Hollies: Israel Nuclear Weapons, on line: https://books.google.dz/books?id=Asmpp5ryQbUC&printsec=frontcover&redir_esc=y#v=onepage&q&f=false, le 202507/05/.

[17] LEGUELT Georges, "Le terrorisme nucléaire: Risques Majeur, Fantasmes ou épouvantail" Presse Universitaire de France, PARIS, 2003, p102.

[18] زكي شلوم، بين ديمونة وواشنطن: الصراع على تطوير الخيار النووي الإسرائيلي 1960–1968، مركز يافا للأبحاث الإستراتيجية، تل أبيب، 2004، ص ص 73– 74.

[19] البرنامج النووي الإسرائيلي، مرجع سابق.

[20] محمود محارب، مرجع سابق الذكر، ص 10.

[21] HERSH Seymour M, The Samson Option, Vintage Books, New York, 1993 , p p. 101-103.

[22] فيلدمان شاي، الخيار النووي الإسرائيلي، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل، عمان، 1984، ص75.

[23] مراد إبراهيم جسوقي، "بين السلاح ومعاهدة عدم الانتشار النووي الإسرائيلي"، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 120، القاهرة، 1995، ص59.

[24] نشرت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية ليوم الثلاثاء 11 نوفمبر 2014، تقريرا تضمن تفاصيل الترسانة النووية الصهيونية، وأسلحة الدمار الشامل التي بحوزته، والتي تشمل حسب الصحيفة العبرية صواريخ باليستية عابرة للقارات باستطاعتها حمل رءوس نووية، وغواصات نووية وطائرات قاذفة للقنابل وغيرها من الأسلحة.: "الآن لدى الجيش الإسرائيلي بعض الأسلحة الفتاكة على سطح الكرة الأرضية، بجانب أنظمة اتصالات تسمح له بضرب أعدائه في أي مكان خارج حدود إسرائيل".

[25] بالأرقام. ترسانة العالم النووية والمساعي المتعثرة لنزعها، الحرة، 22 سبتمبر 2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 06 ماي 2025، على الموقع الالكتروني: https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2024/09/22/

[26] عوني بلال، مِن يهوديّة الذرّة إلى يهوديّة الدولة: "إسرائيل" والقنبلة (2/3)، 25 يوليو 2023، تم الاطلاع بتاريخ 2025/05/22 على الموقع الالكتروني: https://metras.co/%D9%85%D9%90%D9%86-%D

[27] ستووفسكي وكيلر هوي، اعترافات ضابط مخابرات سابق – بطريقة الخداع، ترجمة صبحي مشرقي، ط 1، دار سفنكس للطباعة والنشر، القاهرة، 1991، ص10.

[28]- KRISTENSEN Hans KORDA Matt, "Israeli nuclear weapons, 2021," Bulletin of the Atomic Scientists magazine, Vol. 78, Issue 1, 2022, pp. 38–50.

[29] "أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية"، مجلة الجيش، العدد 227، لبنان، أيار 2004، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/06/07، على الموقع الالكتروني:https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

[30] SIEFF Martin, Israel nuclear missils, on line: (22/05/2025) https://nuke.fas.org/guide/israel/sub/index.html

[31] أماني عزام، اتفاقيات ومعاهدات وقعت عليها مصر لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، على الانترنت، الاثنين 02 ماي 2025، على الموقع: https://www.elwatannews.com/news/details/718604

[32] KARAM Mahmoud," La conférence d'extension du TNP : vue du tiers monde", Politique Etrangère, N°6666, (Mars 1995).P P 625-626.

[33] محمد عبد السلام،" الموقف الإسرائيلي من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية"، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 120، القاهرة، أفريل 1995، ص71.

[34] AVNER Cohen, "Worst Kept Secret: Israel Bargain With The Bomb" , Columbia University Press, New York, 2010, p p. 24–28.

[35] ونذكر في هذا الشأن قرارا أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1984 يطلب من مجلس الأمن الدولي التحقيق حول نشاطات إسرائيل النووية، إلا أن الولايات المتحدة استخدمت الفيتو ضد هذا القرار ، كما نذكر قرار الأمم المتحدة الموسوم: " قدرات إسرائيل النووية" الصادر في 18 سبتمبر 2009، الذي اعتمده المؤتمر العام الـ "53" والذي يُعبَر عن قلق المجتمع الدولي إزاء قدرات اسرائيل النووية، مع دعوة هذه الأخيرة للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية لرقابة شاملة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، إلا أنها وبدعم كامل من الولايات المتحدة رفضت الالتزام به، وكذلك الشأن مع القرار رقم **67/ 73** الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2012 والداعي لإجراء تفتيش على منشآت إسرائيل إلا أنها رفضت الانصياع مرة أخرى وذلك دون تعرضها لأي عقوبات تذكر، كما نشير إلى أنها اعترضت على القرار الأممي لوقف التفجيرات النووية 49/45، ولم توافق على المعاهدة المتعلقة بحظر التجارب النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء.

[36] فايز صايغ، الصهيونية والعنصرية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977، ص 14.

[37] روجيه غارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية. ط4، ترجمة محمد حسنين هيكل، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص27.

38 أحمد روابة، عقيدة بيغن: "حق إسرائيل في أن تملك وحدها السلاح النووي"، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/06/24 على الموقع الالكتروني: https://www.bbc.com/arabic/articles/cr79130ejk3o

[39] ارتفاع حجم ميزانية الدفاع لدى الدول العربية انعكس بشكل ملموس على أوضاعها الاقتصادية حيث خلق أزمات مثل المديونية، البطالة، أزمة السكن، انخفاض الدخل الفردي...إلخ.

[40] أمين حامد هويدي، الردع والاستقرار والأمن. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص ص 145-157.